

Distr.
GENERAL

A/52/421
S/1997/765
30 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

البند ٦١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، موجهة إليكم من صاحب السعادة
السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم

السفير

الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من السيد أيتوغ بلومر

خلال المناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كرر وزير الخارجية القبرصي اليوناني، السيد ياناكيس كاسوليديس، في إطار ممارسته لحق الرد، المواقف المعروفة للجانب القبرصي اليوناني ووجه اتهامات كاذبة إلى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر الوثيقة A/52/PV.14). وبما أن الجانب التركي محروم من حقه في التعبير عن رأيه في الجمعية العامة والمنتديات الدولية الأخرى، فإنني مضطر للإجابة على الادعاءات القبرصية اليونانية تلك كتابة.

لقد حاول السيد كاسوليديس، في بيانه، إنكار وجود شعبيين وإدارتين منفصلتين وديمقراطيتين في قبرص. وهذا الموقف المعاند وهذه الممانعة الواضحة في تقبل الحقائق القائمة في الجزيرة هما السبب الرئيسي في عدم حصول تقدم في عملية المفاوضات بين الجانبين. فلطالما فضل الجانب القبرصي اليوناني الدعاية واستغلال المنتديات الدولية على المفاوضات من أجل تسوية تقوم على شراكة جديدة بين الجانبين بصفتها ندين سياسيين. وتجدر بالإشارة أن وجود إدارتين منفصلتين ومستقلتين في الجزيرة قد أقره وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث، وهي تركيا واليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، ببيان مشترك صادر في جنيف مؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤.

إن الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني، المؤسسين لجمهورية قبرص لعام ١٩٦٠ التي دمرها القبارصة اليونانيون في ١٩٦٣ بقوة السلاح، سعيا منهم إلى تحويل الجزيرة إلى جمهورية قبرصية يونانية خالصة قبل ضمها إلى اليونان، هما شعبان متميزان ومختلفان من حيث اللغة والدين والخلفيات العرقية. وما فتئ الشعب القبرصي التركي يحكم نفسه بنفسه منذ أن طرد بقوة السلاح، في ١٩٦٣، من كل أجهزة الدولة في جمهورية ١٩٦٠ القائمة على الشراكة. وأنشئت الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ١٩٨٣ في إطار ممارسة الشعب القبرصي التركي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويُسَاد بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية على نطاق واسع، للديمقراطية المثالية القائمة في البلد (انظر على سبيل المثال، التقارير السنوية المتعاقبة عن حقوق الإنسان الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية).

إن محاولة وزير الخارجية القبرصي اليوناني تشويه سمعة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، لا تكفي بأي حال من الأحوال لطمس الزيف القانوني والسياسي في إدارته التي نشأت نتيجة للاغتصاب والاحتلال المستمر لمقر الحكومة بقوة السلاح في ١٩٦٣.

وأشار السيد كاسوليديس أيضا إلى العملية الانفرادية التي توصلها إدارته للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في تجاهل تام للاتفاقات الدولية بشأن قبرص والتي تستبعد عضوية قبرص في أي منظمة دولية لا تكون كل من تركيا واليونان عضوين فيها. ويرمي هذا التحرك ذي البواعث السياسية من جانب الإدارة القبرصية اليونانية إلى جعل الشعب القبرصي التركي مجرد أقلية في جزيرة يسيطر عليها اليونانيون وإلى تقويض نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ الذي يعد عنصرا لا غنى عنه لضمان أمن القبارصة الأتراك في وجه المخططات العدوانية للجانب القبرصي اليوناني كما تتجلى من حملة التسلح التي يقوم بها والتي لم يسبق لها مثيل.

وأعلن وزير الخارجية القبرصي اليوناني مرة أخرى أمام الجمعية العامة أن إدارته مصممة على نشر شبكة القذائف S-300 في قبرص الجنوبية. ومن الواضح أن لهجة التحدي هذه، رغم رد الفعل الدولي، لا تتماشى مع هدف صون السلم والاستقرار في المنطقة. فذريعة الاعتبارات الدفاعية التي أوردها السيد كاسوليديس متهافة لعدم وجود أي تهديد، من أي صنف كان، موجه ضد قبرص الجنوبية من الجمهورية التركية لقبرص الشمالية. ومن جهة أخرى، فإن وجود القوات التركية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية له هدف واضح هو توفير الضمانات الأمنية الضرورية للقبارصة الأتراك.

ونأمل أن يُقيّم المجتمع الدولي بعناية الموقف الحالي للإدارة القبرصية اليونانية على ضوء أقوالها وأفعالها التي سرعان ما تقوض فرص إرساء جو جديد من الثقة وفرص التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق شامل في قبرص.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية
